

اختلاف الرواة في الزيادة المقيّدة للمتن
حديث: " الصلوات الخمس، والجمعة
إلى الجمعة، - كفارات لما بينهن" أنموذجاً -



عبد الرحمن الصغير



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم السنة وعلومها

اختلاف الرواة في الزيادة المقيدة للمتن

—حديث: " الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، كفارات
لما بينهن " أنموذجاً—

إعداد الطالب: بدر بن عبدالرحمن الصغير

الإيميل: badr66687@Gmail.com

رقم الهاتف: 0537566687

الدولة: المملكة العربية السعودية



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن اقتفى أثرهم، واقتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن أئمة الحديث يكثر من سوق روايات الحديث ثم يعقبونها أحيانا بذكر زيادات تقيد ما رواه باقي الرواة، وهذه الزيادات في الغالب يترتب عليها أحكام فقهية من زيادة قيد في المسألة المستنبطة من الحديث، فكان هدف هذا البحث دراسة هذه المسألة دراسة نظرية، ثم إعقابها بتطبيق عملي على حديث: " الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، كفارات لما بينهن " الذي رواه مسلم في صحيحه، وسبب اختيار هذا الحديث أنه جزء من رسالتي الموسعة للماجستير في هذا الموضوع التي هي بعنوان: **اختلاف الرواة في الزيادة المقيدة للمتن عند الإمام مسلم.**



مشكلة البحث:

1. ما هي أنواع الزيادة المتنية، وما هي أسبابها؟
2. ما المراد بالزيادة المقيدة، وما هو حكمها؟

أهمية البحث وقيمه العلمية:

1. تحرير مسألة الزيادة المتنية المقيدة.
2. أن هذا البحث ينتظم في سلك علم علل الحديث، الذي هو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، مما يثري الباحث، وينمي ملكته، ويرفع من شأن الدراسات العلمية في هذا الفن، قال عبدالرحمن بن مهدي: «لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي»⁽¹⁾.

أهداف البحث:

1. بيان أنواع الزيادة في الحديث وأسبابها.
2. بيان حكم الزيادات المقيدة عند نقاد الحديث.

حدود البحث:

ينحصر البحث في الزيادات المقيدة للمتن في الحديث الواحد، وأما إذا كانت الزيادة في حديث آخر، أو كانت الزيادة مستقلة بمعنى، أو الزيادة مفسرة فلا تدخل معي في الحديث.

خطة البحث:

- يحتوي البحث على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس.
- المقدمة، وفيها: مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده.
- الفصل الأول: الدراسة النظرية، وفيه خمسة مباحث:
 - المبحث الأول: أنواع الزيادات المتنية.
 - المبحث الثاني: أسباب الزيادات المتنية.

(1) معرفة علوم الحديث، محمد بن عبدالله الحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، ط2، ص112، (المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1397هـ).



- المبحث الثالث: المراد بالزيادات المقيدة.
- المبحث الرابع: أثر الزيادات المقيدة في الحديث.
- المبحث الخامس: حكم الزيادة المقيدة في الحديث.
- الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية، وفيه دراسة تطبيقية على حديث "الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، كفارات لما بينهن".
 - فهرس المصادر والمراجع.



الفصل الأول

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أنواع الزيادات المتنية.

المبحث الثاني: أسباب الزيادات المتنية.

المبحث الثالث: المراد بالزيادات المقيدة.

المبحث الرابع: أثر الزيادات المقيدة في الحديث.

المبحث الخامس: حكم الزيادة المقيدة في الحديث.



المبحث الأول: أنواع الزيادات المتنية

الزيادة المتنية بشكل عام يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع:

أولاً: الزيادة المفسرة للحديث، والتي تكون من كلام الرواي، وهذه يسميها علماء المصطلح بالإدراج مثل ماجاء من تفسير للفظ: الشغار في حديث ابن عمر رضي الله عنه: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الشغار، والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق)) فهذه الزيادة جاءت مفسرة لكلمة الشغار.

ثانياً: الزيادة المستقلة بمعنى، وهذا النوع من الزيادات له أحوال:

● إما أن يكون الحديث نسخة فتروى تارة كاملة وتارة مختصرة، فتأتي الزيادة بشكل يوهم أنها زيادة عن بقية الرواة ويكثر هذا النوع من الزيادات في النسخ المشهورة مثل نسخة همام عن أبي هريرة رضي الله عنه، ونسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه، ونسخة الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومثلها ماجاء في نسخة الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث: ((الصوم لي وأنا أجزي به، وللصائم فرحتان، والصيام جنة، ولخلف فم الصائم...)) وجاء في بعض زياداته ((السكينة مغنم، وتركها مغرم)) فهذه الزيادة وإن كانت ظاهراً تعد زيادة إلا أنها من حيث الأصل تعامل معاملة الحديث الواحد ولا ينظر إليها باعتبارها زيادة.

● وإما أن تكون الزيادة نسبية في الحديث مثل أن يكون من زاد جاء بالحديث كاملاً على وجهه، ومن قصر فقد اختصر الحديث، فالزيادة هنا هو من "باب النظر للصورة الظاهرة، وإلا فقد يتبين من النظر أن الذي أتى بالحديث تاماً هو في الحقيقة والواقع لم يزد شيئاً، وإنما الذي ترك شيئاً من الحديث هو الذي نقص"⁽¹⁾ ومثاله ما جاء في حديث أبي هريرة (من أنفق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة ...) فقد روي هذا الحديث باختصار جملة (فمن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ...) فمن جاء بالحديث تاماً لم يزد، من أنقص فقد اختصر الحديث.

(1) شرح نزهة النظر إبراهيم اللاحم ص(208)



ثالثاً: الزيادة المتعلقة بمعنى الحديث، وهذا تارة تكون تخصيص عام، أو تقييد مطلق، وهي ما يسميه بعض علماء المصطلح مثل ابن الصلاح في المقدمة⁽¹⁾، وابن حجر في النكت⁽²⁾ الزيادة التي فيها نوع منافاة مثل تخصيص عام، أو تقييد مطلق مثل ما روي في حديث ابن عمر في صدقة الفطر ((فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من تمر ...)) زاد مالك، والضحاك فيه (من المسلمين) فهذه الزيادة غير منافية ولن فيه نوع منافاة من حيث إنها خصصت عموم الحديث.

المبحث الثاني: أسباب الزيادات المتنيتية:

لزيادات المتنيتية أسباب ويمكن إجمالها في عدة أمور:

- تعدد مجالس التحديث فيسمع بعض الوراثة فيه حديثاً لم المحدث لا يرويه تماماً في هذا المجلس، ثم يرويه تماماً في مجلس آخر.
 - أثر ضعف حفظ الراوي وقلة ضبطه حيث يزيد في الحديث تارة كلاماً ليس منه بل سمعه من فقيه فيظنه من الحديث فتكون الزيادة قليلة تفقهاً في الحديث.
 - الرواية بالمعنى حيث إن الرواية بالمعنى قد تكون سبباً في الزيادة في الحديث؛ لأن الراوي يروي بحسب فهمه للكلام مما يجعله مظنة للخطأ بالزيادة.
 - تقطيع النسخ، وقد أشرت إلى تسمية هذه بالزيادة النسبية حيث إنها توهم بوجود زيادة وإن كان الأصل عدم وجودها.
 - اختصار الحديث، فالرواي قد يختصر موضع الشاهد الذي يريده دون النظر لبقية الحديث مما يوهم بوجود زيادة.
 - الإدراج، فالرواي حينما يروي قد يفسر لفظة أو يوضح معنى فيزيد في الحديث فيه ما ليس منه.
- وهذه بشكل عام ولها تفصيل وبسط، وكل واحدة منها تحتاج إلى دراسة مستقلة، وقد أشرت إليها لارتباطها بموضوع البحث.

(1) مقدمة ابن الصلاح ص(86)

(2) النكت على مقدمة ابن الصلاح ص(687/2)



المبحث الثالث: المراد بالزيادات المقيدة:

المراد بالزيادات المقيدة : (أن يروي جماعة من الرواة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة تكون مقيدة لما رواه باقي الرواة).

المبحث الرابع: أثر الزيادات المقيدة في الحديث:

إن أثر الزيادة المقيدة على الحديث كبير جداً، حيث إن ترتب الجزاء في الحديث أو الحكم محكوم بانطباق جميع الأوصاف الواردة في الحديث فحيث وجد الوصف وجد الحكم، فالحكم كما يقال: " يدور مع علته وجوداً وعدماً " ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما روي في حديث ابن عمر (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور قباء راكباً وماشيياً) زاد سفيان بن عيينة عن عبدالله بن دينار - في إحدى الروايتين عنه - لفظة (كل سبت) فهل كان النبي يخص قباء بالزيارة كل سبت، أو أنه كان يزوره بحسب حاله كما دلت الرواية المطلقة؟ فهذا كله بين أثر هذه الزيادة على فهم الحديث وعلى معناه.

المبحث الخامس: حكم الزيادة المقيدة في الحديث:

الحكم على هذا النوع من الزيادات يجري على قواعد المحدثين في اعتبار الترجيح بالقرائن مثل الكثرة، والاحفظ، والاختصاص، والترجيح بالقدر المشترك وغيرها من القرائن، وهذه القرائن لا تخضع لضابط معين بل هي كثيرة، ومتشعبة، وهذا ما رجحه ابن حجر في الترهة، وهو ما يدل عليه عمل الأئمة في قبولهم وردهم للزيادات ولو جئتنا بأمثلة على ذلك لطال النقل، وإنما يكفي بيان الحكم.



الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

❖ نص الحديث:

قال الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب الطهارة (233):
 - حدثنا يحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن حجر، كلهم عن إسماعيل، قال ابن أيوب:
 حدثنا إسماعيل بن جعفر، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، عن أبيه، عن
 أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الصلاة الخمس، والجمعة إلى الجمعة،
 كفارة لما بينهن، ما لم تغش الكبائر»
 - حدثني نصر بن علي الجهضمي، أخبرنا عبد الأعلى، حدثنا هشام، عن محمد، عن أبي هريرة،
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، كفارات لما
 بينهن»

- حدثني أبو الطاهر، وهارون بن سعيد الأيلي، قالوا: أخبرنا ابن وهب، عن أبي صخر، أن
 عمر بن إسحاق مولى زائدة، حدثه عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يقول: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات
 ما بينهن إذا اجتنب الكبائر»

❖ وجه الاختلاف:

اختلف الرواة عن أبي هريرة رضي الله عنه في ذكر اجتناب الكبائر،
 فذكر العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وعمر بن إسحاق عن أبيه اجتناب الكبائر.
 ولم يذكر محمد بن سيرين هذه الزيادة.

❖ تخريج الحديث:

أ. أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كفارات لما بينهن ما لم تغش الكبائر.
 الوجه الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كفارات لما بينهن.



ب. التخریج:

مدار هذا الحديث على أبي هريرة، وقد اختلف الرواة عنه على وجهين:
الوجه الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفارت لما بينهن ما لم تغش الكبائر:
* أخرجه البيهقي في فضائل الأوقات (47) من طريق الحسن بن سفيان عن هارون بن سعيد
به.

* وأخرجه أحمد في المسند (9197) عن هارون بن معروف،
وأبو عوانة في المستخرج (2695) عن أحمد بن عبدالعزيز المصري
كلاهما (هارون بن معروف، وأحمد المصري) عن ابن وهب عن أبي صخر، أن عمر بن إسحاق
مولى زائدة، حدثه عن أبيه به.

* وأخرجه أحمد في المسند (8715) من طريق عباد العوام،
والبيهقي في شعب الإيمان (2722) من طريق روح بن عبادة
كلاهما (عباد العوام، وروح بن عبادة) عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين به.
وفي رواية روح موقوفا عن أبي هريرة.

* وأخرجه الترمذي (214)،
وابن خزيمة في صحيحه (314)، (1814)،
والبيهقي في شعب الإيمان (2561) من طريق محمد بن إسحاق
كلهم (الترمذي، وابن خزيمة، و محمد بن إسحاق) عن علي بن حجر به.
* وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند (6486) عن يحيى بن أيوب به.
* وأخرجه أبو عوانة في المستخرج على مسلم (1311)، وابن المنذر في الأوسط (1762)
من طريق محمد بن جعفر،

وابن حبان في صحيحه (1733)، (2418) من طريق موسى بن إسماعيل،
والبيهقي في السنن الكبرى (4522) من طريق أبو الربيع سليمان بن داود،
كلهم (محمد بن جعفر، موسى بن إسماعيل، أبو الربيع) عن إسماعيل بن جعفر به.

* وأخرجه ابن ماجة (1086) من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم،
وأحمد في المسند (10285) من طريق زهير بن محمد،
كلاهما (عبدالعزیز بن أبي حازم، وزهير بن محمد) عن العلاء بن أبيه به.



* وأخرجه أحمد في المسند (8715) من طريق عباد العوام،
 والبيهقي في شعب الإيمان (2722) من طريق روح بن عبادة،
 كلاهما (عباد العوام، وروح بن عبادة) عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين به.
 وأوقفه روح على أبي هريرة ولم يرفعه.
 * وأخرجه أحمد في المسند (9356)،
 أبو داود الطيالسي (2592) كلاهما (أحمد بن حنبل، أبو داود الطيالسي) عن حماد بن سلمه
 به.
 * وأخرجه أحمد في المسند (9356) من طريق صالح المعلم،
 وحميد بن أبي حميد،
 ويونس بن عبيد بن دينار،
 وأبو الطاهر في جزئه (79) من طريق ثابت البناني،
 كلهم (صالح المعلم، وحميد، ويونس، وثابت) عن الحسن به.
 * وأخرجه همام في فوائده (849)،
 وإسحاق بن راهويه في المسند (377) من طريق عطاء بن أبي مسلم الخرساني،
 كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه به بنحوه.
 الوجه الثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال كفارت لما بينهن:
 * أخرجه البيهقي في فضائل الأوقات (255) من طريق الحسين بن محمد بن زياد عن نصر
الجهضمي به.
 * وأخرجه البزار في مسنده (10011) عن محمد بن بشار عن عبد الأعلى عن هشام عن محمد
بن سيرين عن أبي هريرة به بنحوه.



❖ دراسة الاختلاف:

يظهر من خلال التخريج أن الاختلاف في ذكر (مالم تغش الكبائر) وعدم ذكرها إنما وقع على هشام بن حسان فقط، وعمامة الرواة يروونه بذكر اللفظة المقيدة:

ويتلخص الاختلاف هنا على هشام بن حسان على وجهين:

الوجه الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (مالم تغش الكبائر) رواه عن هشام بن حسان:

عباد العوام، وروح بن عباد.

الوجه الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ذكر هذه اللفظة المقيدة، ورواه عن هشام بن حسان:

عبد الأعلى بن عبد الأعلى.

ويتبين من العرض السابق للتخريج أن رواية عباد العوام، وروح بن عباد توافق رواية الجماعة من أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه وهم (إسحاق مولى زائدة، والحسن البصري، وعبدالرحمن بن يعقوب، وعطاء بن أبي مسلم الخرساني، وهمام) الذين وافقوا هشاما عن ابن سيرين في ذكر اللفظة، ويظهر من سياق الطرق أن الرواة عن عبد الأعلى لم يختلفوا عليه بعدم ذكر التقييد في الحديث مما يتقوى جانب حمل الاختصار هنا عليه، ويتبين بعد هذا أن الراجح في هذا الحديث صحت الوجه الأولى.



المصادر والمراجع

- البحر الزخار، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1409هـ - 1988م.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (ط3)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ - 2003م.
- شرح نزهة النظر، إبراهيم اللاحم، مركز إحسان للدراسات، المدينة المنورة، 1439هـ.
- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية، بومباي، الهند، 1423هـ - 2003م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان التميمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ - 1993م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1412هـ - 1991م.
- فضائل الأوقات، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، 1410هـ.
- مستخرج أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، 1419هـ - 1998م.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، 1419هـ - 1999م.



- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، 1404هـ - 1984م.
- مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، 1412 - 1991
- المسند، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، 1421هـ - 2001م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، 1423 هـ / 2002 م.
- معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1397هـ.
- من حديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، 1406.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، 1419هـ - 1998م.



المحتويات

3.....	المقدمة
4.....	مشكلة البحث:
4.....	أهمية البحث وقيمه العلمية:
4.....	أهداف البحث:
4.....	حدود البحث:
4.....	خطة البحث:
6.....	الفصل الأول
7.....	المبحث الأول: أنواع الزيادات المتنية
8.....	المبحث الثاني: أسباب الزيادات المتنية:
9.....	المبحث الثالث: المراد بالزيادات المقيدة:
9.....	المبحث الرابع: أثر الزيادات المقيدة في الحديث:
9.....	المبحث الخامس: حكم الزيادة المقيدة في الحديث:
10.....	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
10.....	✻ نص الحديث:
10.....	✻ وجه الاختلاف:
10.....	✻ تخريج الحديث:
10.....	أ. أوجه الاختلاف:
11.....	ب. التخريج:
13.....	✻ دراسة الاختلاف:
14.....	المصادر والمراجع

